محضر الاجتماع السابع لمجلس إدارة

محضر الاجتماع السابع لمجلس إدارة الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي

المنعقد بتاريخ 07 نونبر 2018

محضر الاجتماع السابع لمجلس إدارة
الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي
المنعقد بتاريخ 07 نونبر 2018

عقد مجلس إدارة الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي اجتماعه السابع يوم الأربعاء 7 نونبر 2018 على الساعة الخامسة والنصف بعد الزوال بمقر كتابة الدولة المكلفة بالتعليم العالي والبحث العلمي، وقد ترأس هذا الاجتماع السيد خالد الصمدي كاتب الدولة المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي بتفويض من السيد سعيد أمزازي، وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، بحضور السادة أعضاء المجلس وعدد من المدعوين.

في البداية أعطى السيد كاتب الدولة الكلمة للسيد مدير الوكالة لتقديم جدول أعمال الاجتماع والذي تمحور حول النقاط التالية:

- المصادقة على جدول الأعمال؛
- المصادقة على محضر اجتماع 04 يوليوز 2018؛
- المصادقة على مشروع معايير الجودة؛
- دراسة وحصر الميزانية والبرنامج التقديري للسنة المالية 2019؛
- حصيلة برنامج عمل الوكالة للسنة الجامعية 2017-2018؛
- برنامج عمل الوكالة للسنة الجامعية 2018-2019؛
- تعيين ممثلي مجلس إدارة الوكالة باللجان المختصة الثلاث؛
- مختلفات.

وقد تمت المصادقة على جدول الأعمال وعلى محضر اجتماع مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 04 يوليوز 2018، بعد ذلك تم تقديم الميزانية والبرنامج التقديري للسنة المالية 2019، حيث تمت المصادقة عليها، ولقد أثيرت وضعية بعض المؤسسات غير التابعة للجامعات والتي لم تؤد مستحقات عملية تقييم مسالك التكوين عن دورة 2017، إضافة إلى بعض المسالك التي لم يتم اعتمادها وتم فتحها خلال نفس الدورة.

أما فيما يخص برنامج عمل الوكالة للسنة الجامعية 2018-2019، فقد أعلن السيد المدير ان الوكالة ستخضع لعملية دعم وتقييم، في اطار مبادرة تنسيق ضمان الجودة والاعتماد في التعليم العالي في أفريقيا " Initiative HAQAA "، بغية مواكبة الوكالة في تحسين عملية الخبرة وتطويرها، والاستفادة من زيارات الدعم والمشورة، وتوحيد تقييم منهجية العمل الداخلي والخارجي للوكالة داخل منظومة التعليم العالي الإفريقي. وفي هذا الصدد فقد تم إنجاز تقرير التقييم الذاتي للوكالة والذي تم إرساله لخبراء HAQAA المعنيين في إطار هذه المبادرة.

وفي إطار ترسيخ ثقافة الجودة فإن الوكالة ستعمل على برمجة قافلة الجودة الثانية بتنسيق مع رؤساء الجامعات، وذلك وعيا منها بضرورة انخراط جميع المتدخلين في وضع منظور شمولي لعملية التقييم، خاصة وأن قافلة الجودة الأولى

أسفرت عن نتائج إيجابية ساهمت بشكل كبير في التعريف بالوكالة ومكنتها من تبني مقاربة تشاركية في إعداد دليل معايير الجودة يستجيب لخصوصيات التعليم العالي بالمغرب.

وفي هذا الصدد ستعمل الوكالة على تحضير ورشات عمل حول التقييم الداخلي والخارجي، وكذا بلورة المسالك وفق الدفاتر الضوابط البيداغوجية الوطنية المحينة مع توضيح جميع مراحل عملية التقييم. إضافة إلى إبراز أهمية خلق/ تفعيل بنية داخل الجامعة تعنى بالجودة (Structure d'Assurance Qualité) بغية الرفع من جودة المسالك وتنافسية المؤسسات، وبالتالي تشجيع حملة المشاريع من أجل بلورة مسالك جديدة تتسم بالتجديد والابتكار، ومن أجل تتبع طلبات الاعتماد لضمان انطلاق الدراسة بالمسالك في الآجال المحددة.

بالنسبة لمسالك التكوين فستعمل الوكالة على تقييم وتتبع عينة من المسالك المعتمدة خلال دورة 2018، وذلك من أجل ضمان تكوينات تستجيب لتطلعات الطالب من حيث جودة المضمون.

أما فيما يخص التقييم المؤسساتي، فقد تقدم السيد المدير باقتراحين:

- الأول: تقييم حسب الجامعات؛
- الثاني: تقييم حسب نوع المؤسسات.

وأشار السيد المدير إلى أن هذه العملية، تستوجب المصادقة على دليل معايير الجودة ونشره بالجريدة الرسمية. وستعكف الوكالة خلال هذه الفترة، إضافة إلى تكوين أطر وخبراء الوكالة، على إعداد مخطط عمل (موارد بشرية، ميزانية، البرنامج الزمني)، يأخذ بعين الاعتبار جاهزية المؤسسات والجامعات، وكذا توزيعها الجغرافي.

وطبقا للمادة 11 من الباب الخامس للنظام الداخلي لمجلس إدارة الوكالة، والتي تنص على تعيين أعضاء اللجان المختصة، فقد تم تعيين السيد محمد عبد الفتاح الشريف الشفشاوني ممثل مجلس الإدارة بلجنة تقييم التكوينات خلفا للسيد محمد زاهر بنعبد الله، كما تم تجديد تعيين كل من السيد عز الدين الميداوي بلجنة تقييم المؤسسات، والسيد سعد شريف دوزان بلجنة تقييم البحث العلمي.

كما أوضح السيد المدير أن الطاقة الاستيعابية للمقر المؤقت للوكالة لا تسمح بالتوظيفات الجديدة خاصة بعد تعيين ثلاثة رؤساء أقسام، وبرمجة مباراة لتوظيف خمسة تقنيين (18 نونبر 2018)، ومباراة لتوظيف ثلاثة متصرفين من الدرجة الثانية وثلاثة مهندسين (09 دجنبر 2018).

بعد ذلك تم عرض مشروع معايير الجودة حيث تمت المصادقة عليه. وتطبيقا للمادة 5 من القانون رقم 80.12 المتعلق بالوكالة، فقد اقترح أعضاء المجلس أن يتم نشره بنص تنظيمي يحيل على قرار لوزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، خاصة وأن هذه المعايير تتطور بشكل مستمر.

وبخصوص السيناريوهات التي تم تقديمها بالنسبة لعملية تقييم المؤسسات ارتأى أعضاء مجلس الإدارة أن تقييم المؤسسات، خلال هذه المرحلة، يستوجب أن يكون بشكل اختياري، وبالتالي ستكون هذه المرحلة عملية مواكبة، وذلك بتعاون مع الجامعات وفق برنامج عمل موحد. حيث ستسمح هذه التجربة بتطوير عمل الوكالة عن طريق تنزيل شبكة المعايير التي تمت المصادقة عليها.

كما أشار السيد كاتب الدولة أن الوكالة بدأت بتقييم مسالك التكوين كمرحلة أولى، والتي خلصت إلى مجوعة من الاستنتاجات تقرر من خلالها انطلاق أول عملية تتبع وتقييم عينة من المسالك ذات الولوج المحدود المعتمدة خلال دورة 2017، وبالتالي فمن الطبيعي تفعيل مهمة تقييم المؤسسات كمرحلة ثانية بغية:

- ترسيخ ثقافة التقييم بالنسبة للجامعات ومؤسسات التعليم العالي بدءا بالتقييم الذاتي ؛
- اكتساب التجربة بالنسبة للوكالة.

وأضاف أن هذه المرحلة تستوجب وضع مسودة أولى لاستراتيجية الوكالة، وعرضها خلال الاجتماع المقبل لمجلس الإدارة. مما يستلزم انخراط الوكالة في رؤية الجامعات التي ترغب في عملية التقييم عن طريق اختيار عينة من المؤسسات ذات الولوج المفتوح والمحدود، وبالتالي الربط بين عملية التقييم والاستراتيجية المتوخاة.

أما بالنسبة للمسالك التي لم يتم اعتمادها وتم فتحها دون الحصول على رأي إيجابي من طرف اللجنة الوطنية لتنسيق التعليم العالي فعلى المؤسسات المحتضنة لهذه المسالك تحمل تبعات هذا الإجراء.

كما اقترح السيد كاتب الدولة احداث لجنة تعنى بالنظر في مقر للوكالة، تتكون من ممثل عن الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي وممثل عن كتابة الدولة المكلفة بالتعليم العالي والبحث العلمي وممثل عن وزارة الاقتصاد والمالية.

وبخصوص الضريبة على القيمة المضافة المطبقة على أعمال الخبرة فقد تمت دعوة الوكالة إلى اقتراح تعديل جدول الاجر عن الخدمات يأخذ بعين الاعتبار هذا المعطى، وعرضه على أنظار مجلس الإدارة المقبل.

وحرر بالرباط يوم الأربعاء 7 نونبر 2018